الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاثنين 7 اغسطس 2017

5 ملايين دينار صافي بيع.. هل بدأت عمليات جني الأرباح؟

موجة شراء الأجانب للأسهم الكويتية تتوقف في يوليو

احمد موسى

ارتفعت تعاملات الأفراد بالبورصة الكويتية خلال شهر يوليو الى اكثر من الضعف بالمقارنة مع شهر يونيو الماضي، ليسجل الافراد الكويتيون مشتريات بقيمة 119,4 مليون دينار مقابل 46,6 مليون دينار في يونيو بزيادة 156٪. وعادت تعاملات الافراد التي تشكل 39,4٪ من السيولة المتداولة في يوليو الى التعافي بالمقارنة مع شهر يونيو الذي شهد عطلة عيد الفطر وخمول للتداولات خلال شهر رمضان لتبلغ صافي تعاملات الكويتيين 1,8 مليون دينار من جانب الشراء.

ويذكر ان اعلى مستوى لتعاملات الأفراد كان في شهر يناير حيث وصلت فيها إلى 600 مليون الا انها بدأت في الانحسار بعد تلاشي موجة فوران الاسهم التي بدأت مع مطلع العام بالتزامن مع تنفيذ صفقة امريكانا.

وبلغت محصلة تعاملات الأفراد الكويتيين في يوليو الماضي صافي بيع بقيمة 303 الاف دينار بعد تسجيلهم مشتريات بقيمة 119,4 مليون دينار وعمليات بيعية بقيمة 119,7 مليون دينار مستحوذين على قرابة 39,4٪ من تعاملات البيع خلال الشهر.

واتجهت محافظ العملاء إلى البيع مسجلة صافيا بيعيا بقيمة 2,2 مليون دينار خلال يوليو، حيث سجلت عمليات شراء بقيمة 66,5 ملايين دينار مقابل 68,7 مليون دينار مستحوذة على 22٪ من التعاملات.

الخليجيون اتجهوا إلى الشراء في يوليو والمحصلة 3 ملايين دينار

الأفراد الكويتيون رفعوا عملياتهم الشرائية 156٪ بالمقارنة مع يونيو

وجاءت المؤسسات لتسجل صافي شراء خلال يوليو بعد تسجيلها مشتريات بقيمة 37,7 مليون دينار مقابل 36,6 مليون دينار من جانب البيع مسجلة بذلك صافي شراء بقيمة 1,3 مليون دينار، فيما استحوذت المؤسسات على 12٪ من التعاملات خلال يوليو.

ولحقت الصناديق الاستثمارية الكويتية اتجاه المؤسسات بعد تسجيلها صافي شراء بقيمة 3 ملايين دينار إلا انها استحوذت على نسبة لم تتخط 9٪ من التعاملات مسجلة شراء بقيمة 27,7 مليون دينار وبيعا بقيمة 24,7 مليون دينار.

واتجه الخليجيون الى الشراء في يوليو، حيث سجلت المؤسسات ومحافظ العملاء والصناديق صافي شراء فيما سجل الافراد بيعا بقيمة 131 ألف دينار فقط.

وبلغ صافي مشتريات المؤسسات الخليجية نحو 1,8 مليون دينار، كما سجلت الصناديق صافي شراء بقيمة 1,3 مليون دينار.

وحقق الأجانب صافي بيع بعد عمليات لبناء مراكز استثمارية جديدة بدأت منذ يناير، مسجلين صافي بيع في يوليو بقيمة 4,9 ملايين دينار، حيث باع الأفراد الأجانب والمؤسسات واتجهت الصناديق الى الشراء بقيمة 9,2 ملايين دينار مقابل بيع بقيمة 3,9 ملايين دينار بمحصلة شرائية بقيمة 5,3 ملايين دينار.

وسجلت المؤسسات الاجنبية صافي بيع بقيمة 10 ملايين دينار بعد تسجيل مشتريات بقيمة 14,7 ملايين دينار وبيع بقيمة 24,8 مليون دينار.

وخلال شهر يوليو ارتفع المؤشر السعري للبورصة 1,31٪ليغلق عند مستوى 6851 نقطة، بمكاسب بلغت 88,8 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني نحو 3,5٪ خلال يوليو، كما ارتفع كويت 15 بنسبة 3,6٪.

وبلغت القيمة السوقية نحو 28,2 مليار دينار بنهاية يوليو الماضي، مقارنة بنحو 27,26 مليار دينار بمكاسب تقدر بحوالي 930 مليون دينار)، بارتفاع نسبته 3,4٪

وخلال يوليو بلغت كميات التداول 1,82 مليار سهم، مقارنة بـ 734,5 مليون سهم تم تداولها في يونيو الماضي، بارتفاع 148٪ وارتفعت قيم التداول 99,3٪ وصولا إلى 300,51 مليون دينار، مقارنة بمستواها في يونيو الماضي بقيمة 150,8 مليون دينار.

55 دولارا للبرميل يكفي لتحقيق فائض 2,4٪ من الناتج

«كابيتال انتليجنس»: 3,7٪ نمو متوقع للناتج المحلي للكويت في 2018

أكدت وكالة كابيتال إنتليجنس للتصنيف الائتماني، تصنيف العملات المحلية والأجنبية في الكويت على المدى طويل الأجل عند ـAA وعلى المدى القصير عند +A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة لكلا التصنيفين.

وأشارت الوكالة إلى أن هذه التصنيفات تستمد الدعم من مقومات الاقتصاد الشامل القوي في الكويت وصافي مركز الدائن الخارجي الكبير والذي تدعمه الاستثمارات خارج البلاد من خلال صندوق الكويت السيادي والذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وما تعكسه إدارة متوازنة للحكومة رغم تراجع أسعار النفط والغاز.

يدعم التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه الكويت انخفاض سعر التعادل المالي نسبيا لسعر النفط فضلا عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الكويتي إلى حد ما وذلك بحسب التقرير.

كان سعر برميل النفط قد تراوح حول مستويات 45 دولارا خلال الفترة الماضية وقفز بنهاية تعاملات الأسبوع متخطيا 49 دولارا للبرميل.

وأضاف التقرير أن الناتج المحلي للكويت واصل نموه الإيجابي بنسبة 3,5٪ للسنة المالية المنتهية في مارس 2017، وهو في طريقه للتوسع في النمو بنسبة 3,7٪ في عام 2018، متوقعا أن يبلغ متوسط النمو أكثر من 3٪ في السنوات 2019 و2020.

وقالت الوكالة إنه في حال تعافي أسعار النفط تدريجيا لتصل إلى 55 دولارا للبرميل، فمن المتوقع أن تحقق الحكومة الكويتية فوائض بنحو 2,4٪ من الناتج المحلي خلال عام 2018، ونحو 0,6٪ في عام 2019.

وأشارت الوكالة إلى أن توقعاتها بنظرة مستقبلية «مستقرة» لتصنيفات الكويت، فقد تستمر لمدة الـ 12 شهرا القادمة، لكنها قد تتغير وفقا لمتغيرات القوة المالية العامة الداخلية والخارجية للبلاد، وتطور أسعار النفط، فضلا عن استمرار حالة عدم اليقين فيما يتعلق بنظام صنع السياسات.

كانت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني قد أكدت على التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة وتوقعت ستاندرد اند بورز تمكين الأصول الخارجية الضخمة الحكومة من ضبط أوضاع المالية العامة دون الضغط على معدلات النمو، وان ضخامة تلك الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار كافية لتوازن المخاطر المتعلقة بانخفاض النفط وعدم تنوع الاقتصاد.

توقع ستاندرد اند بورز ان يصل معدل نمو الاقتصاد الكويتي 3٪ بحلول 2020 والناتج المحلي لـ 37 مليار دينار في 2017 على ان يزيد لـ 39 مليار دينار بـ 2018. وأشارت الوكالة إلى ان عجز الموازنة للناتج المحلي سيصل الى 17,6٪ للعام الحالي، فيما يتراجع تدريجيا لـ 7٪ بحلول 2021/2020.

وأكدت ستاندرد اند بورز ان عدم تطبيق ضرائب القيمة المضافة وكذلك الضريبة الانتقائية سيزيد من العجز المالي للموازنة في حال الاعتماد على إيرادات النفط وبخصوص الدين الدولي قالت الوكالة ان الحكومة عليها ان تواصل برنامج الدين من الاحتياطي العام، متوقعة ان تصل زيادة نسبة الدين للناتج المحلي من 19٪ إلى 22٪ بحلول 2020.

تثبيت التصنيف الائتماني للكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة

الأصول الخارجية تدعم الاقتصاد وإدارة الحكومة متوازنة رغم تراجع النفط

تقرير عقاري

تواصل اتجاهها التصاعدي بوتيرة منخفضة

«بيتك»: 16٪ زيادة أسعار السكن الخاص في سنة

تناول التقرير العقاري لبيت التمويل الكويتي حركة التداولات العقارية خلال شهر يونيو 2017، حيث سجلت التداولات العقارية بالعقود على السكن الخاص 102 مليون دينار في يونيو بانخفاض شهري نسبته 26٪ عن قيمتها التي نشطت بشكل كبير في مايو حين بلغت 138 مليون دينار، لتواصل قيمتها اتجاها تصاعديا لكن بوتيرة أقل من ذي قبل، في حين زادت بنسبة 16٪ على أساس سنوي. وقد بلغت التداولات العقارية بالوكالات في مايو 13 مليون دينار منخفضة بمقدار نصف قيمتها في مايو التي نشطت بشكل لافت إلى أكثر من أربعة أضعاف قيمتها في الشهر السابق له، ما أدى إلى ارتفاعها في يونيو بنسبة 61٪ على أساس سنوي.

وذكر التقرير ان تداولات قطاع السكن الخاص فاقت 115 مليون دينار في يونيو منخفضة بنسبة 29,8٪ عن قيمتها التي بلغت 164 مليون دينار في مايو، ويأتي ذلك بعد زيادة تخطت نسبتها 84٪ على أساس شهري في مايو، ومازالت تسير تداولات القطاع على نحو متذبذب منذ بضعة أشهر بعد أن كانت آخذة في التحسن، في حين أن تداولات القطاع السكني في يونيو العام الحالي أعلى بنسبة 20٪ عن قيمتها في يونيو العام الماضي، ومازالت تحركاتها المحسوبة على أساس سنوي تسير في اتجاه تصاعدي لكن بوتيرة أقل من ذي قبل.

115 مليون دينار تداولات قطاع السكن الخاص في يونيو منخفضة 29,8٪

314 ألف دينار متوسط قيمة الصفقة في يونيو بانخفاض 7٪

366 صفقة للتداولات العقارية على السكن الخاص منها 308 عقود و58 وكالات

وبلغ متوسط قيمة الصفقة 314 ألف دينار في يونيو بانخفاض نسبته 7٪ عن متوسط قيمتها في مايو التي بلغت 337 ألف دينار، وذلك بعدما شهدت قيمة الصفقة زيادة شهرية كبيرة في مايو نسبتها 17٪، ومازالت التحركات المحسوبة على أساس شهري تسير بشكل متذبذب، ويواصل هذا المؤشر تسجل معدلات انخفاض محسوب على أساس سنوي للشهر الثالث على التوالي، إلا أنه قد تحسن في يونيو معدل ذلك الانخفاض مسجلا انخفاضا نسبته 5٪ مقابل تراجع سنوي أكبر وصل 18٪ في مايو، ومازالت التحركات المحسوبة على أساس سنوي لهذا المؤشر تسير في اتجاه تنازلي، لكن ربما تتحسن معدلات التراجع المحسوبة على أساس سنوي في فترات مقبلة. وبلغ عدد التداولات العقارية على السكن الخاص 366 صفقة (308 عقود، 58 وكالات) في يونيو وربما يزيد هذا العدد في بعض الأشهر القادمة حيث يواصل اتجاها تصاعديا وإن كان بوتيرة أقل، حيث انخفض بنسبة 24,7٪ على أساس شهري في يونيو وذلك بعدما سجل زيادة شهرية تفوق 59٪ في مايو. ويواصل عدد الصفقات المتداولة في القطاع السكني تسجيل معدلات زيادة إيجابية على أساس سنوي منذ بدأ ذلك في بداية العام الحالي بعدما كانت تسجل معدلات انخفاض متواصلة من قبل، حيث زاد عدد الصفقات في يونيو بما يفوق 25٪ عن عددها في نفس الشهر من العام الماضي. كما يستمر المسار التصاعدي لمعدلات التغير السنوي لعدد الصفقات في هذا القطاع.

توزيع المبيعات

تخطت التداولات العقارية للسكن الخاص في محافظة حولي 38 مليون دينار تمثل 34٪ من قيمة تداولات القطاع السكني التي يتم تجميعها على أساس أسبوعي، وتركزت التداولات في منطقة السلام بما يفوق 19,5 مليون دينار تليها منطقة حطين بقيمة تقترب من 6,6 ملايين دينار، ثم منطقة حولي بتداولات قيمتها 2,7 مليون دينار.

سجلت قيمة التداولات في محافظة مبارك الكبير أكثر من 34 مليون دينار تشكل 30٪ من قيمة تداولات القطاع، وتركزت قيمة التداولات في منطقة أبوفطيرة التي بلغت قيمتها 18,6 مليون دينار، ثم منطقة المسايل بقيمة تصل إلى 6,8 ملايين دينار، تليها منطقة الفنيطيس بتداولات فاقت قيمتها 3,7 ملايين دينار.

فاقت تداولات السكن الخاص في محافظة العاصمة 17,5 مليون دينار في يونيو تساهم بحصة قدرها 15٪ من تداولات المحافظات، وتركزت قيمة التداولات في منطقة الروضة بما يفوق 3,7 ملايين دينار، ثم منطقة اليرموك بتداولات قيمتها 2,2 مليون دينار تليها منطقة كيفان بتداولات تقل عنها نسبيا، ثم منطقة الفيحاء بما يقترب من مليوني دينار.

قيمة تداولات العقارات الاستثمارية

بلغت تداولات القطاع الاستثماري حوالي 51 مليون دينار في يونيو مقابل ما يقترب من نحو 92 مليون دينار في مايو، بذلك انخفضت من جديد في يونيو بعدما سجلت مستوى استثنائيا في مايو، حيث انخفضت بنسبة تقترب من 45٪ عن قيمتها في مايو التي زادت إلى الضعف على أساس شهري. وتتسم التحركات الشهرية لتداولات القطاع بالتذبذب الشديد، وقد عادت تداولات القطاع في يونيو إلى الانخفاض المحسوب على أساس سنوي، حيث تراجعت قيمتها بنسبة 34٪ عن قيمتها في يونيو العام الماضي، مواصلة تسجيل معدلات انخفاض متواصلة كانت قد بدأت منذ ما يقترب من ثلاث سنوات باستثناء ثلاثة أشهر فقط شهد القطاع فيها تحسنا على أساس سنوي.

وقد بلغت تداولات العقارات الاستثمارية بالعقود 49,4 مليون دينار في يونيو منخفضة بنسبة 44٪ عن قيمتها التي تعد الأعلى في أكثر من عام مضى حين وصلت الى 88 مليون دينار في مايو، ليعود مسارها من جديد في اتجاه تنازلي، بذلك التراجع عادت من جديد لتسجل انخفاضا على أساس سنوي بعد أن شهدت في مايو أول ارتفاع محسوب على أساس سنوي خلال أكثر من عام، حيث انخفضت بنسبة 33٪ عن قيمتها في يونيو العام الماضي. وما زالت تحركاتها تتسم بالتذبذب. وقد بلغت تداولات القطاع الاستثماري بالوكالات 1,2 مليون دينار منخفضة بنسبة كبيرة قدرها 70٪ عن قيمتها في مايو، وبنسبة 59٪ على أساس سنوي.

متوسط قيمة الصفقة من العقار الاستثماري

ارتفع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بشكل كبير في يونيو مقارنة به في مايو، حيث بلغ 674 ألف دينار أي بزيادة فاقت نسبتها 35٪ على أساس شهري في يونيو، بتلك القيمة يبدأ هذا المؤشر اتجاها تصاعديا جديدا، حيث يفوق قيمته في معظم الأشهر من عام مضى، لكن مازال يسير بتحركات شهرية متذبذبة. وقد تراجع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة تقترب من 11٪ على أساس سنوي بعد ثلاثة أشهر متتالية شهد فيها تحسنا كبيرا، لتتجه التحركات المحسوبة على أساس سنوي لهذا المؤشر في مسار تنازلي.

بلغ عدد صفقات العقارات الاستثمارية 75 صفقة (74 صفقة عقودا، صفقة واحدة وكالات) ولا يصل هذا العدد إلى نصف عددها في مايو الذي سجل مستوى استثنائيا حين وصل إلى 183 صفقة، وقد تراجع عد الصفقات في يونيو بنسبة 59٪ عن عددها في مايو، واستمر التذبذب الواضح للتحركات المحسوبة على أساس شهري في عدد تداولات القطاع بين شهر وآخر. وقد تراجع عدد الصفقات في القطاع الاستثماري بما يقترب من 26٪ عن عددها في يونيو العام الماضي وتسير تحركات هذا العدد المحسوبة على أساس سنوي في مسار تنازلي أي ربما ينخفض عدد الصفقات المتداولة في هذا القطاع في فترات قادمة.

باقي التفاصيل على الموقع الالكتروني

«المركز»: تحسن في أداء أسواق المنطقة خلال يوليو

أشار تقرير المركز المالي الكويتي (المركز) عن الأسواق لشهر يوليو 2017 الى أن أداء أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان إيجابيا. واستمر مؤشر ستاندرد آند بورز في المنطقة العربية بالتداول من دون الفوائد المستحقة لهذا الشهر.

وكانت دبي صاحبة أعلى أداء في المنطقة، حيث حققت أرباحا بنسبة 7,1٪ أثناء الشهر، ويرجع ذلك إلى عمليات التداول والمضاربة في الشركات المتوسطة والصغيرة، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط.

كما حقق مؤشرا الكويت الوزني والسعري أرباحا بنسبة 3,5٪ و1,3٪ على التوالي.

وقد تراجع السوق السعودي في يوليو بنسبة 4,5٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، نتيجة للبيانات حول انخفاض وتيرة نمو القطاع الخاص غير النفطي في المملكة العربية السعودية في يونيو ونتائج أرباح الشركات في الربع الثاني والتي جاءت دون التوقعات.

وبشكل عام ساهم الارتفاع في أسعار النفط وأسواق الأسهم العالمية في ارتفاع في الأسواق الإقليمية.

وأوضح التقرير أن ارتفاع القيم المتداولة في شهر يوليو قد أحدث حالة إيجابية في الأسواق، وذلك مع زيادة حجم التداول بنسبة 8٪، في حين ازداد معدل دوران رأس المال في السوق بنسبة 10٪، حيث شهدت جميع أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء أبوظبي، وقطر، ومصر، ارتفاعا في السيولة مقارنة بها في شهر يونيو، حيث كانت منخفضة نتيجة لضعف النشاط التجاري في شهر رمضان.

وشهدت بورصات كل من الكويت والبحرين زيادة ملحوظة بنسبة 89٪ و52٪ في القيمة المتداولة.

ومن حيث تقدير القيمة، كانت المؤشرات في وضع ممتاز، وبلغت ربحية السهم في المغرب (20,1 ضعفا)، والمملكة العربية السعودية (14,5 ضعفا)، والكويت (14 ضعفا). وقد حقق بيت التمويل الكويتي (10,8٪) وموانئ دبي العالمية (9,9٪) وبنك قطر الوطني (8,7٪) أعلى أداء. بينما انخفضت أسهم الشركة الكويتية للأغذية، والراجحي والشركة السعودية للكهرباء بنسبة 14,3٪ و10,5٪ و6,5٪ على التوالي.

تطورات أسواق الدين في السعودية

قدمت الحكومة السعودية في يوليو أول عروضها للصكوك المقومة بالريال للمستثمرين المحليين.

وظلت عائدات الإصدار المحلي متماشية مع عائدات الصكوك التي بلغت 9 مليارات دولار والصادرة في الأسواق العالمية.

وكانت موازاة العائدين أمرا ضروريا لخلق سوق نشطة جدا في الدين الحكومي القابل للتداول، وهو هدف طويل المدى للإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

«فيتش»: تخفيضات «أوبيك» تعزز جهود إنتاج الرمال النفطية في كندا

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن انخفاض صادرات نفط أوبيك إلى أسواق أميركا الشمالية يؤدي إلى تضييق الفوارق المهمة بين أسعار النفط الخام الخفيف مقابل الثقيل، ما يضغط على هوامش الربحية لدى مصافي التكرير الأميركية على ساحل خليج المكسيك ذات القدرة التحويلية المتخصصة.

وفي الوقت ذاته، فإن مصدري النفط الخام الثقيل الكنديين يستفيدون من زيادة تقلص الهوامش السعرية من خلال الحصول على مكاسب فيما يتعلق بأسعار خاماتهم الثقيلة. وأضافت الوكالة ان اعضاء أوبيك بدأوا استهداف خفض الصادرات الى الولايات المتحدة في محاولة لخفض مخزونات النفط الاميركية الوفيرة التي تتم مراقبتها عن كثب كمقياس لميزان العرض والطلب على النفط العالمي.

وتعتبر المخزونات الاميركية أيضا مهمة في تحديد الأسعار العالمية حتى الآن في وقت ظهر فيه النفط الصخري الاميركي باعتباره أهم مصادر إمداد النفط في الاسواق على المدى القصير.

وكانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية ذكرت في 26 يوليو الماضي أن مخزونات النفط بلغت 483 مليون برميل منخفضة عن 532 مليون برميل في أبريل.

وقد حدث هذا التراجع على الرغم من ارتفاع إنتاج النفط الصخري الاميركي إلى 9,4 ملايين برميل يوميا مقارنة مع 8,8 ملايين برميل يوميا في نهاية العام السابق.

ومضت الوكالة الى القول انه نظرا لانخفاض صادرات أوبيك من الخامات ذات الأسعار المنخفضة والأثقل وتلك التي تحتوي على معدلات اعلى من الكبريت، فإن الفارق الرئيسي في الأسعار بين الخام القياسي الخفيف وبين النفط الثقيل في اميركا قد تقلص إلى حد كبير.

وكان من شأن ذلك تقليص هوامش الربحية لدى مصافي النفط على سواحل خليج المكسيك خلال الربع الثاني من عام 2017.